



الاقتصاد الريعي واسكالية بناء الدولة في الجزائر

The rentier economy and the issue of state building in Algeria

"al-Iqtisād alry'y wa-ishkāliyat binā' al-dawlah fī al-Jazā'ir"

إسماعيل زروقة

جامعة المسيلة

ismail.zerrouga@univ-msila.dz

عنترة بن مرزوق*

جامعة المسيلة

antara.benmerzoug@univ-msila.dz

تاریخ إرسال المقال: 18-11-2023 تاریخ قبول المقال: 27-02-2024 تاریخ نشر المقال: 10-03-2024

الملخص:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال تحديات عديدة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقة، ابرزها الاعتماد الكامل على الاقتصاد الريعي في تسيير الدولة الجزائرية، فشكل الهدف و الوسيلة في نفس الوقت، من خلال التركيز الكامل والأحادي الجانب على هذا القطاع بهدف زيادة المداخيل التي يحققها، و كذلك اعتباره الممول الأول للخزينة العمومية عبر الجباية البترولية، لكن سرعان ما عانت هذه المادة الحيوية من اضطرابات و اختلالات سياسية و اقتصادية، جعلها تتتحول في العديد من الأحيان إلى عقبة في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، المرتكزة على ضرورة توسيع مصادر التمويل للاقتصاد الجزائري، و الانتقال من النموذج التقليدي للتمويل إلى منطق جديد لخلق الثروة الحقيقة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري - بناء الدولة - الريع - الجزائر - خلق الثروة - التنمية.

Abstract:

Since independence, Algeria has known many challenges to achieving real economic development, the most prominent of which is the complete reliance on the rentier economy in running the Algerian state. It constituted the goal and the means at the same time, through a complete and unilateral focus on this sector with the aim of increasing the incomes it generates, as well as considering it the financier. The first was for the public treasury through petroleum collection, but this vital material soon suffered from political and economic disturbances and imbalances, which made it often turn into an obstacle in building the modern Algerian state, which is based on the necessity of diversifying the sources of financing for the Algerian economy, and moving from the traditional model. Finance to a new logic of creating real wealth

* المؤلف المرسل



الاقتصاد الريعي وإشكالية بناء الدولة في الجزائر

Keywords: The Algerian economy - state building - rentiers - Algeria - wealth creation - development

مقدمة:

بعد مرور أزيد من نصف قرن على استقلال الجزائر ماتزال مسألة بناء دولة جزائرية حديثة قوية مستقرة وعادلة من أهم المشاريع التي طرحتها الأنظمة السياسية المتعاقبة، وقد أدى فشل هذه الأخيرة في تحقيق ذلك والوصول إليه إلى طرح العديد من التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء ذلك الفشل، والذي برز من خلال ما عرفته البلاد من تقويض لمисيرة التنمية الشاملة وضعف لفعالية أداء الحكم والإدارة نتيجة انتشار مظاهر الفساد والصراع والفوضى، والإخلال بمبدأ توسيع السلطة وسوء توزيع الثروة، وضعف أداء مؤسسات الدولة بعد الفشل في إقامة دولة المؤسسات التي لا تزول بزوال الرجال والحكومات، وأمام هذه المشاكل التي عانت منها الدولة الجزائرية يجد الباحث نفسه مجبراً على تناول بعض الإشكاليات الهامة التي بإمكانها أن تساهم في فهم وتحليل وتفسير أسباب الفشل في بناء الدولة الجزائرية الحديثة وتحديد مكانه في فعالية أدائها، وسنحاول من خلال هذه المقالة العلمية الإجابة عن إشكالية أساسية تتعلق بكيفية تأثير الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري على بناء الدولة، وذلك من خلال تناول العناصر التالية:

المبحث الأول: تعريف الاقتصاد الريعي

يقصد بالريع كمفهوم اقتصادي، الدخل أو الإيراد الذي يأتي من دون سعي أو عمل. وهو، بحسب تعريف العلامة ابن خلدون في مقدمته، «كسب»، وينتسب من «الرزق» الذي يتطلب جهداً. ورأى ديفيد ريكاردو أن الريع هو ثالث مكونات الثروة بعد الأجور والأرباح، لكن كارل ماركس كان أول من أشار إلى ما سماه «الرأسمالية الريعية»، وكان يقصد بها ظاهرة اقتصادية-اجتماعية يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً، ودخلها يأتي من امتلاكها الأراضي والعقارات المؤجرة، وحتى الأسهم والسندات، وفي علم الاجتماع يستعمل التعبير للإشارة إلى الطبقات الطفيلية غير المنتجة.¹

أما الاقتصاد الريعي فهو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالباً ما يكون مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى آليات انتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط

¹ مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه² ومشروعية بيعه.

في حين تعرف الدولة الريعية بأنها الدولة التي تستقبل عائدات من الصناعات الاستخراجية، شريطة أن تكون هذه الصناعات تحت سيطرة فواعل اقتصادية أجنبية، ولا تساهم الفئات المحلية فيها إلا بنسبة محدودة جدا. وقد حصر البلاولي الدولة الريعية في خصائص أربعة:³

- لابد ان يكون الريع مهيمنا على الفضاء الاقتصادي، ولكن ليس بشرط ان يكون هناك اقتصاد ريعي خالص.

- يجب ان تكون مصادر الريع خارجية، فالريع الداخلي حتى وإن كان كافيا لتمويل الحكومة لا يسمح بالحديث عن الدولة الريعية.

- الدولة الريعية هي التي تساهم فيها نسبة محدودة من الاشخاص بتعميم العائدات، في حين تقوم الاغلبية بالتوزيع والاستهلاك، فالاقتصاد المفتوح القائم على السياحة مثلا لا يمكن اعتباره اقتصادا ريعيا، لأن الاغلبية تشارك في تعميم العائد الاقتصادي.

- لابد من أن تكون الحكومة المستفيد الرئيسي من العائدات الريعية.

المبحث الثاني: مظاهر تأثير الاقتصاد الريعي على بناء الدولة في الجزائر

سنحاول دراسة هذه المظاهر من خلال إبرازها في ثانويات، وذلك كمايلي:

المطلب الأول: ثنائية علاقة الدولة والمجتمع

في علاقتها بالمجتمع تعتمد السلطة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم ليس على مؤسسات قوية، أو منظمات مجتمع مدني منظم وفعال، وإنما على السند المادي المتمثل في عائدات الريع الطاقوي في إيجاد نوع من التوازن في علاقات السلطة بالمجتمع، حيث ساهم الاقتصاد الريعي في توجيه الدولة نحو توزيع الامتيازات على أفراد المجتمع بطريقة غير متوازنة، وهذا ما أنتج لنا منهجا ظاهرة زبونية، و هذه الظاهرة، التي تعني في علم الاجتماع السياسي، العلاقة الموجودة بين المركز و الهاشم (Le centre et la périphérie) أو بين السلطة و المجتمع هي علاقة زبونية، حيث يظهر أفراد المجتمع

² وليد الحيالي وأخرون، العولمة و الرأسمالية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 72.

³ فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019.



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

ربائنا (clients) يقومون بمساندة السلطة التي تظاهر كمالك le patron، مقابل الاستفادة المادية من الريع و التي تؤخذ على شكل أجور سياسية و مواد غذائية...هتان الظاهرتان الإيديولوجية الشعبوية و الزبونية نتج عنهما منها، يسمى في علم الاجتماع السياسي بظاهرة الباتrimonialité الجديدة (Le néo-⁴ patrimonialisme).

وقد ساهم توسيع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع في تسلط الدولة على المجتمع وتسيدها عليه، فتوسيع دور الدولة في تطوير البنية التحتية للمجتمع (خدمات التعليم، الصحة، النقل.....) لم تكن مصحوبة بتطوير صيغة الحكم نحو مزيد من التجديد السياسي، بل كانت بالارهاب المنظم لبير وقراطية الدولة ومنع فئات السكان والقوى الاجتماعية من المشاركة السياسية في الحكم.⁵

ولا شك أن هذه العلاقة غير المتوازنة بين الدولة والمجتمع قد أدت إلى بناء دولة هشة غير قادرة على الخروج من سيطرة الاقتصاد الريعي، وإلى بناء مجتمع استهلاكي غير قادر على المساهمة في بناء اقتصاد منتج قوي ودولة قوية.

المطلب الثاني: ثنائية المجتمع السياسي والمجتمع المدني

أولاً لابد أن نؤكد على صعوبة إثبات وجود مجتمع مدني حقيقي وناضج وذلك لغياب الديمقراطية في المجتمعات العربية.

ثانياً: ساهم الريع في الجزائر كما في العديد من البلدان العربية في تبعية المجتمع المدني للمجتمع السياسي، وهذا ما أشار إليه عابد الجابري: وهكذا الدولة أعني السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، هذه الدولة تتبع المجتمع المدني فلا تترك مجالاً لقيام مؤسسات خارج الدولة، وكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم...الدولة.⁶ وذلك لأن المجتمع المدني في السياق العربي عموماً كما في حالة الجزائرية تم توظيفه توظيفاً سياسياً، فهو نابع من صراع أفقى داخل النخب وغير نابع من صراعات عمودية تتحرك من أسفل

⁴ محمد قدوسى، السياسي من خلال معنى الشرعية : استمرارية التطور أم تقطّعات؟. من موقع: <https://journals.openedition.org/insaniyat/9654?lang=ar>

⁵ بومدين طاشمة، تفعيل دور المجتمع المدني كآلية لتمكين للتنمية السياسي في الجزائر. مجلة أكاديميا، العدد 04، 2016، ص 64.

⁶ محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص 110.



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

المدنى إلى أعلى السياسي، من التجمع المهني والسكنى الصغير إلى قمة السلطة السياسية، مرورا بوسائل تتمثل في الجمعيات الثقافية والسياسية والحقوقية.⁷

وهذا ما دفع الدكتور طاهر لبيب إلى القول: إن مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ (كما حصل لهذا المفهوم في الغرب) وهذا سبب الحرج العلمي في استعماله، إن الاستعمال الطارئ لهذا المفهوم في بلادنا يعبر عن حالة طوارئ في الفكر العربي ولا يحيل إلى ممارسة تم تنظيرها ولا إلى تنظير واقع تم ممارسته، حتى الدولة التي نشأ ضدها تستعمله لتحديد من هم أعضاؤه ومن هم خارجون عنه.⁸

أما بالنسبة دور الريع فمادام هناك ثروات نفطية هائلة إذا لا تحتاج السلطة إلى وسائل مدنية كثيرة للتعامل مع المواطن وهذا ما يؤدي إلى ضمور دور المجتمع المدني في الدول الريعية والمجتمعات النفطية.

هذا ما جعل الاستاذ ساركوبوندي sahr j kpundeh يعزّو عدم فاعلية المجتمع المدني بأفريقيا إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما نجم عنه ليس تحديد منظمات المجتمع المدني فحسب، بل واستعمالها وأحيانا اخترافها بحيث أصبحت تمارس أدوارا مرسومة لها سلفا، وذلك مقابل الحصول على التمويل التي يمكنها من الاستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين للتربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم.⁹

المطلب الثالث: ثنائية الفساد والاستبداد

لقد هيّأت البيئة الريعية في الدول العربية ومنها الجزائر مناخا مناسبا لانتشار الفساد، فعلاقة التوأمة بين الريع والفساد الاقتصادي يفسّرها غياب روح المبادرة والإنتاج والتلافي، فليس هناك مزاوجة بين الريع والفساد، بل إنّ نتائج الاعتماد على ذلك الريع هي التي تولد الفساد، وأنّ ضرورة التحول نحو

⁷ محمد سلام شكري، المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا (الكائن والممكن في المجال العربي). مجلة عالم الفكر، المجلد 36، أبريل-يونيو 2008، ص ص 25,31.

⁸ غاري الصوراني، التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وآفاق المستقبل - الجزء الثاني. نقل عن: المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 357. من موقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9488>

⁹ يومدين طاشمة، المرجع السابق الذكر، ص 64.

Sahr j kpundeh , the big picture ; building a sustainable reform movement against corruption in africa, in michael johnston, civil society and corruption ; mobilizing for reform, usa ;university press of america, 2005, p. 79.



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

الاقتصاد المنتج تفرض مكافحة مختلف أشكال الفساد، وبث روح المسؤولية والمساءلة والعدالة والشفافية في مختلف فئات المجتمع، وهي المبادئ التي يستند عليها الحكم الراشد.¹⁰

فاقتصاد الريع يشجع على تسامي الفساد في المجتمع على أساس منح الامتيازات والخدمات وفرص العمل وادونات النقل العام، ورخص لاستغلال مقاولات الرمال والمناجم ورخص الصيد البحري في أعلى البحار، وتوفير الدعم المالي لبعض المشاريع الخاصة وتراخيص الاستيراد أو الحماية التجارية لبعض المنتجات من دون غيرها، وهي امتيازات "ريعية" خارج أي اعتبارات قانونية أو شرعية، لا ترتبط بالمنافسة أو الكفاءة الاقتصادية. وفي نظر العديد من الباحثين المختصين، أن خطورة هذا الصنف من الريع، تصبح حادة عندما تلتقي بالفساد المالي أو الفساد السياسي أو سوء استخدام المال العام، حيث يصبح الريع يكتسب طابعاً قانونياً، ترعاه الأحكام المكرسة في القوانين والمراسيم.¹¹

وهناك العديد من قضایا الفساد التي شهدتها الاقتصاد الجزائري لعل أهمها قضية سوناطراك 1 وسوناطراك 2.

المطلب الرابع: الاستعصاء الديمقراطي والتنمية المستعصية

هل ينتج الاقتصاد الريعي في الجزائر الديمقراطية؟ وهل يساعد الاقتصاد الريعي على تحقيق التنمية؟

بالنسبة لعلاقة الريع بالديمقراطية فلا بد أن نقسمها لحالتين:

- في حالة صعود الاقتصاد الريعي فإنه يساهم في تدعيم التسلطية السياسية وتعطيل امكانية المشاركة السياسية والتطور الديمقراطي، ذلك أن العقلية الريعية متعارضة مع مقومات الديمقراطية.
- أما في حالة تراجعه فإنه يؤدي إلى تخفيف النزعة التسلطية وافساح المجال لنوع من الانفتاح السياسي، وهذا ما نستشفه في الحالة الجزائرية بعد أزمة 1986.

لقد شجع الاقتصاد الريعي النخب الحاكمة على الاستمرار من خلال استغلالها للمداخيل النفطية في شراء السلم الاجتماعي وضمان ولاء المواطن وعدم توجهه نحو استخدام أساليب العنف في الحصول على حقوقه، وفي ظل قدرة مختلف النخب المتعاقبة على تحقيق مطالب المواطنين وشراء صمتهم فإن ذلك قد

¹⁰ حليمي حكيمة، ساسان نبيلة، خيار الحكم الراشد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد الاقتصادي والريع - حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، ص 702.

¹¹ محمد أديب السلاوي، الفساد... واقتصاد الريع، أية علاقة؟. من موقع:

<http://alalam.ma/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%8C%D8%A3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9%D8%9F/>



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

جعل من المواطن الجزائري مواطنا مستقila من المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية، خاصة في ظل تكرس الطبيعة التسلطية للدولة.

كما أن طغيان الاقتصاد الريعي على الحياة الاقتصادية في الجزائر أدى إلى إعاقة مسار التنمية وحال دون رؤية بدائل تنمية جدية خارج إطار الاصلاحات المؤسسية والقانونية الشكلية.

المطلب الخامس: ثنائية الاحتجاج والأمن

عادة ما تستخدم السلطة الحاكمة في الجزائر الرابع من أجل شراء السلم الاجتماعي، خاصة في ظل تمسك الدولة بالطابع الاجتماعي لها، من خلال دعمها لمختلف السلع ومساهمتها في العديد من المشاريع السكنية والتنموية كبناء السكّنات، المستشفيات، الجامعات... غير أن ذلك مرتب بمدى ارتفاع واستقرار أسعار النفط، لأن تراجع هذه الأخيرة وما ينتج عنها قد يؤدي إلى بروز العديد من الاحتجاجات في المجتمع ، وهذا من شأنه التأثير على أمن واستقرار المجتمع.

تسبييس الاقتصاد:

وفي هذا يقول عدي الهواري: أن الدولة الجزائرية ليس لها أهداف اقتصادية في حد ذاتها بقدر ما لها أهداف سياسية لا يمكن بلوغها الا من خلال تنمية اقتصادية. ذلك أن الاقتصاد في الجزائر يعتبر منبع سياسي وظيفته سياسية أكثر منها اقتصادية، فمعظم الاختيارات التنموية الكبرى منذ الاستقلال إلى اليوم كانت تتبع الأجندة السياسية الإيديولوجية ولم تكن اختيارات اقتصادية محضة تعتمد على مبدأ المنفعة. كما أن هناك مظاهر أخرى منها:¹²

- أولوية الرجل السياسي في التحكم في تسيير المؤسسة الاقتصادية
- غلبة الإرث البيروقراطي الإداري على التسيير الاقتصادي المنتج لقيمة المضافة.
- طغيان العباء الاجتماعي على الاقتصاد، فالمؤسسة لم تكن تلبّي حاجيات اقتصادية أكثر من تلبيتها حاجيات اجتماعية إرضاء لمطالب اجتماعية خدمة لأغراض سياسية ضيقة.
- أزمة الشرعية فشرعية النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم تعتمد على الاشباع وليس على الاقناع، على درجة الانفاق وليس على فعالية السلوك السياسي.

المبحث الثالث: الاقتصاد الريعي وبناء الدولة في الجزائر بين خطورة الاستمرار وضرورات الاستقرار.

¹² قدسي محمد، الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقي. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروايد الثقافية- ناشرون 2015.



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

من أجل بناء اقتصاد جزائري قوي ودولة قوية وجب علينا العمل على توفير الشروط ومتطلبات التالية:

- الاعتراف بالفشل في بناء اقتصاد قوي ودولة قوية:

فالاعتراف نقطة البداية في علاج مختلف الاختلالات والأزمات التي عرفتها بناء الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم، والتي جعلت من الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا غير منتج.

- ضرورة وجود إرادة سياسية لتغيير الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري:

عملية الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج تتطلب ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية قادرة على توفير البيات الانتقال وشروطه.

- البناء المؤسساتي:

بناء دولة قوية واقتصاد قوي يتطلب ضرورة توفير مؤسسات قوية قادرة على تحمل مسؤولياتها المجتمعية في ظل الاستقلالية المالية والتسييرية.

- الاهتمام ببناء الإنسان: على الجزائر إذا أرادت بناء دولة قوية أن تعمل قبل بناءها للهيكلات والمؤسسات ووضعها للبرامج والسياسات على بناء الإنسان والاستثمار فيه لما يمثله من ثروة غالبة لا يمكن الاستغناء عنها.

- تحقيق التنمية الاقتصادية بالانتقال من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد المنتج: إن التنمية لا يمكن أن تبني على منطق الريع البترولي الذي يعتمد عادة في شراء السلم الاجتماعي، وإنما يتطلب ضرورة توسيع مداخيلها وتتوسيع صادراتها بالاهتمام بالقطاع الإنتاجي الفلاحي والصناعي والسياحي، وهي قطاعات بإمكانها تحقيق ثروات للبلاد سواء من الناحية المادية أو في إيجاد حلول لبعض المشاكل الاجتماعية كالمساهمة في التقليل من حدة البطالة بتوفير عدد كبير من المناصب المتعلقة بالتوظيف.

- تحقيق العدالة التوزيعية: لابد من التخلص من كل الأساليب والممارسات السلبية المتعلقة باعتماد الجهوية والمحسوبيّة في توزيع الدولة للثروة على مختلف الولايات بمنح بعضها مشاريع تنمية ومنع بعضها الآخر منها، بمعنى آخر معالجة أزمة التكامل والاندماج الوطني الذي تعاني منه الجزائر، خاصة على مستوى المناطق الصحراوية التي تعد المصدر الرئيسي لمدخلات الجزائر البترولية، ورغم ذلك تبقى تعاني من نقص كبير في مجال الاستفادة من المشاريع التنموية، ومع زيادة انتشار معدلات البطالة والفقر بها وإحساس شبابها بالحفرة والتهميش فقد تحولت إلى قنبلة موقوتة قد تتفجر في أي لحظة ما لم تسارع الدولة إلى الاهتمام بها.



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يعتبر تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف في توزيع الثروة الوطنية والقضاء على الفقر والفرق الطبقي أحد أهم الركائز الأساسية التي يمكن التعويل عليها في ترشيد السياسات العامة وضمان فاعليتها إذ لا يمكن تجنب الاحتجاجات في ظل وجود تفاوت طبقي واتساع الفجوة بين الأقلية الغنية والأكثرية الفقيرة، ناهيك عن عدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع في نيل الحقوق وعدم المساواة بينهم في القيام بالواجبات وتوزيع الموارد والخدمات، كل ذلك من شأنه أن يخلق حالة عدائية للسلطة قد تصل إلى حد المواجهة العنيفة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لذا كانت العدالة الاجتماعية الطريق الأمثل لتجنب مختلف التجاوزات والانحرافات التي من شأنها التأثير على علاقة الحاكم بالمحكوم.

- **بناء وتفعيل تعددية سياسية حقيقة لا تقتصر على كثرة عدد الأحزاب الموجودة في الساحة الجزائرية** بقدر ما ترتبط بثراء برامجها وتعدد رؤاها حال مختلف الملفات السياسية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية التي تعاني منها البلاد من أجل إيجاد حلول لها.

- **ضرورة العمل على استرجاع هيبة الدولة ومعالجة أزمة الثقة الموجودة بين المواطن الجزائري ومختلف مؤسساته**، وهذا يتطلب ضرورة وهذا ما من شأنه أن يكسبهم ثقة الشعب ويساهم في إزالة بعض الممارسات السلبية التي عادة ما يلجأ إليها الجزائريون كوسيلة للتعبير عن مطالبهم كقطع الطرقات وحرق العجلات ونشر الفوضى.

- **شرعية السلطة** بمعنى تعبيرها الواقعي وال حقيقي عن مجمل فئات الوطن و انعكاس هذا في مشاركة المواطن مشاركة حقيقة في إدارة نظام الحكم.

- **فاعلية السلطة** بمعنى قدرتها على إدارة شؤون الوطن ولصالح كل فئاته وحماية حقوقهم بشكل عادل ومتوازن دون الانحياز لفئة على حساب الفئات الأخرى.¹³

- **القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقة بعيداً الإصلاحات السابقة التي كانت شكلاً قليلاً لفاعلية** لأنها جاءت استجابة لأزمات معينة، وهذا ما جعل الجزائر حبيسة سياسة إصلاح الإصلاحات في كثير من الحالات.

¹³ رفاعي، يحيى، أبو زيد، علاء، عزت، هبة رعوف وآخرون، **المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير** : أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21-23 ديسمبر 2003، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2005 .



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

خاتمة: في دراستنا لعلاقة الاقتصاد الريعي مع بناء الدولة في الجزائر استنتجنا أن هذا البناء تعرقله العديد من المعوقات التي فرضتها ويفرضها الاعتماد على الريع ولذلك لابد من تأمين حياة متوازنة ومستقرة لجيل ما بعد النفط، وذلك بالعمل على.

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي لأن المعركة المقبلة هي معركة اقتصادية أكثر منها معركة سياسية أو عسكرية.
- العمل على الانقال من الدولة الجزائرية التقليدية التي تجسد العلاقات والروابط الاجتماعية التقليدية التي وصفت بها مجتمعات ما قبل الدولة إلى بناء دولة جزائرية عصرية وهذا يحتاج إلى نخبة عصرية قادرة على بناء اقتصاد قوي.
- بناء الإنسان.
- بناء دولة المؤسسات ومعالجة أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع
- منح الأولوية للاقتصادي على السياسي في معالجة القضايا والأزمات الاقتصادية.
- ليس هناك قيمة اسمها الاستقلال الحقيقي في ظل تبعية فجوهر الاستقلال هو الاعتماد على الذات.
- العمل على تحسين البيئة الاستثمارية بتهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والقانونية والتشريعية والتنظيمات الإدارية الازمة مجتمعة لدعم البيئة الاستثمارية في الدولة، أي وجود سياسات اقتصادية كلية محفزة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي.
- العمل على الحد من الفساد بما ينعكس إيجاباً على مصداقية السياسات الحكومية.
- وجود خريطة استثمارية واضحة المعالم وتقسيمة وفق درجة أهمية كل قطاع ونشاط اقتصادي.
- إيجاد آليات رقابية فعالة من أجل تعزيز الثقة في بيئه الاستثمار، مع اعتماد مبادئ الأفصاح والشفافية والحكمة بما يحقق ثقة المستثمر.¹⁴

قائمة المراجع:

الكتب:

- وليد الحيالي وآخرون، العولمة و الرأسمالية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 72.

¹⁴ أحمد متير نجار، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية: الواقع والتحديات. مجلة عالم الفكر، العدد 42، الصادرة بالكويت في 04 أبريل 2014، ص ص 66-67.



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

- محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. ط٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 110.
- مصطفى خواص، **الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- فوزية زراولية، **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019.
- قدسي محمد، **الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الريع الطاقوي**. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت: دار الروايد الثقافية- ناشرون 2015.

المجلات العلمية:

- أحمد منير نجار، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية: الواقع والتحديات. مجلة عالم الفكر، العدد 42، الصادرة بالكويت في 04 أفريل 2014، ص ص 66-67.
- بومدين طاشمة، تفعيل دور المجتمع المدني كآلية لتمكين للتنمية السياسي في الجزائر. مجلة أكاديميا، العدد 04، 2016، ص 64.
- حليمي حكيمة، ساسان نبيلة، خيار الحكم الراشد في ظل علاقة التوأمة بين الفساد الاقتصادي والريع -حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، ص 702.
- محمد سلام شكري، المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا (الكائن والممكן في المجال العربي). مجلة عالم الفكر، المجلد 36، أفريل-يونيو 2008، ص ص 31،25.

الكتب باللغة الانجليزية:

Sahr j kpundeh , the big picture ; building a saistainable reform movment against corruption in africa, in michael johnston, civil society and corruption ; mobilizing for reform, usa ;university press of america, 2005, p.79.

المؤتمرات الدولية:

- رفاعي، يحيى، أبو زيد، علا، عزت، هبة رعوف وآخرون، **المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير** : أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21-23 ديسمبر 2003، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحث والدراسات السياسية، 2005.

الموقع الإلكترونية:

- محمد أديب السلاوي، **الفساد... واقتصاد الريع، أية علاقة؟**. من موقع:



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

<http://alalam.ma/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%8C%D8%A3%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9%D8%9F/>

- محمد قدسي، السياسي من خلال معطى الشرعية : استمرارية التطور أم تقطّعات؟. من موقع:
<https://journals.openedition.org/insaniyat/9654?lang=ar>

- غازي الصوراني، التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في بلدان الوطن العربي وأفاق المستقبل - الجزء الثاني. نقلًا عن: المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 357. من موقع:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9488>

■ LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

alkutubu:

- wlid alhayali wakhrun, aleawlamat w alraasimaliat w 'atharuha ealaa ainqisadiat alduwal alnaamiati. eaman: markaz alkitaab alakadimi, 2016, s 72.

- muhamad eabid aljabri, aldiymuqratiat wahuqq al'iinsi. ta3, bayrut: markaz dirasat alwahdat alearabiati, 2004, , s 110.

- mistafaa khawasi, alfasad alsiyasii fi buldan 'afriqia janub alsahra'i: aineikasatuh waliaat mukafahatihi. qatr: almarkaz alearabia lil'abhatt wadirasat alsiyasati.

- fuziat zarawliatu, almawarid altabieiat walnizaeat almusalahat fi 'afriqia janub alsahra'i: murajaeat naqdia. qatr: almarkaz alearabii lil'abhatt wadirasat alsiyasat , 2019.

- qudusi muhamad, aldawlat alhadithat fi alealam alearabii wazahirat alraye altaaqwy. aljazayar: aibn alnidim llnashr waltawziei, bayrut: dar alrawafid althaqafiati- nashirun 2015.

almajalaat aleilmiaitu:

- 'ahmad munir nijar, dawr alastithmar al'ajnabii almubashir fi tanmiat alduwal alearabiati: alwaqie waltahadiyi. majalat ealam alifikri, aleedad 42, alsaadirat bialkuayt fi 04 'afri 2014, s s 66-67.

- bumadin tashimatun, tafeil dawr almujtamae almadanii kariat litamkin liltanmiat alsiyasii fi aljazayar. majalat 'akadimia, aleedad 04, 2016, s 64.



الاقتصاد الريعي وشكلية بناء الدولة في الجزائر

- halimi hakimatu, sasan nabilat, khar alhukm alraashid fi zili ealaqat altaw'amat bayn alfasad alaiqtisadi walrayie

-halat aljazayar. majalat albashayir alaiqtisadiati, almujalad 4, aleedad 3, s 702

- muhamad salam shukri, almujtamae almadaniu bayn alwaqie wal'aydiulujia (alkayin walmumkin fi almajal alearabii). majalat ealam alfikri, almujalad 36, 'afrik-yunyu 2008, s s 25,31.